

حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة

الدكتور: يوسف أبويعقوب

دكتور في الحقوق

أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان

الدكتورة: أحلام عليمي

أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان

منسقة ماستر المنازعات والتحولت الرقمية

رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية

ملخص:

أظهرت الأبحاث الحديثة أن الإفراط في ممارسة الرياضة والضغط المرتبطة بالأداء الرياضي يدفعان الأسر إلى تشجيع أبنائهم على ممارستها، لذا احتلت حماية القاصرين في المجال الرياضي مكانة هامة داخل المنظومة القانونية والاجتماعية، نظرا لكونها من أكثر الفئات استعدادا للتأثر إيجابا أو سلبا بالظروف المحيطة بها. فالرياضة باعتبارها نشاطا تربويا، ثقافيا وتنمويا تشكل فضاء خصبا لبناء الشخصية وتعزيز القيم لدى هذه الفئة، إلا أنها قد تتحول في ظل غياب التأطير القانوني والرقابة الإدارية والقضائية إلى مجال لاستغلال الأطفال، تعريضهم للعنف، الإهمال والمخاطر الجسدية والنفسية. وتجدر الإشارة أن الإطار التشريعي المغربي يتميز بجملة من النصوص القانونية التي تسعى إلى حماية الطفل داخل الوسط الرياضي بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعتبر القانون رقم 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة والمرسوم التطبيقي رقم 2.10.628 الحجر الأساسي لتنظيم ممارسة الأنشطة الرياضية بمختلف أصنافها. الكلمات المفتاحية: حماية القاصر؛ الرياضة؛ القانون رقم 30.09؛ استغلال الأطفال؛ الرقابة الإدارية والقضائية؛ التشريع المغربي.

The Protection of Minors in Sport: Between Legal Theory and Practice

Dr. Youssef Abouyaacoub

Doctor of Law

Visiting Professor, Faculty of Legal and Political Sciences, Tetouan

Dr. Ahlam Alimi

Research Professor, Faculty of Legal and Political Sciences, Tetouan

Coordinator of the Master's Program in Dispute Resolution and Digital Transformations

Head of the Criminal Policy, Family and Real Estate Security Research Team, Laboratory of Legal and Political Studies, Research and Developm

Abstract

Recent research has demonstrated that excessive engagement in sports activities, coupled with the pressures associated with athletic performance, has led families to encourage their children to participate in sports. Consequently, the protection of minors in the sports sector has assumed significant importance within both the legal and social frameworks, particularly given that children constitute one of the categories most susceptible to being positively or negatively affected by the circumstances and environment surrounding them.

Sport, as an educational, cultural, and developmental activity, provides a fertile environment for shaping the personality of minors and fostering fundamental values among them. However, in the absence of adequate legal regulation, administrative oversight, and judicial supervision, the sporting environment may become a setting for the exploitation of children and expose them to violence, neglect, as well as physical and psychological risks.

It should be noted that the Moroccan legislative framework comprises a range of legal provisions aimed at protecting children within the sporting environment, either directly or indirectly. In this regard, Law No. 30.09 on Physical Education and Sports, together with its implementing Decree No. 2.10.628, constitutes a fundamental legal framework governing the practice of various forms of sporting activities.

Accordingly, the effective protection of minors in the sports sector requires not only the existence of an appropriate legislative framework, but also the effective implementation of mechanisms for prevention, supervision, accountability, and judicial protection, in a manner that ensures the exercise of sports activities in conditions that safeguard the physical and psychological integrity and the fundamental rights of children.

Keywords: Protection of Minors; Sport; Law No. 30.09; Child Exploitation; Administrative and Judicial Oversight; Moroccan Legislation.

مقدمة

تعتبر الرياضة من أبرز الوسائل التربوية والتنموية التي تساهم في بناء وتكوين شخصية الأطفال وتنمية قدراتهم البدنية والعقلية، وقد ازداد الاهتمام بالأطفال بوصفهم قاعدة المستقبل الرياضي وركيزة لتطوير المواهب 3013.

على الرغم من التطور الملحوظ الذي شهده قانون الرياضة من خلال الأولوية التي أولتها له المؤسسات الرياضية الدولية في مقدمتها الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، والوطنية كالجامعة الملكية المغربية لكرة القدم (MAR)، خلال السنوات الأخيرة، توجد جملة من الإشكالات البالغة الأهمية التي لم تحظ بعد بالمعالجة الكافية، في مقدمتها ممارسة الرياضة من قبل الأطفال القاصرين، نظرا للتحديات التي تثيرها، وتفاوت في مستوى التزام الأندية بمعايير الحماية والرعاية 3014، والتي لم يعد من الممكن تجاهلها أو تأجيل التعامل معها، باعتبار الطفل محور المنظومة الكروية دوليا ووطنيا، لما قد يتعرض له من أضرار جسيمة أثناء ممارسته للأنشطة الرياضية بشكل يتناقض مع الغاية الجوهرية للرياضة، كونها أداة أساسية لترسيخ القيم والمبادئ وتنمية القدرات الإنسانية، الأمر الذي يهدد مسار تطورهم الشخصي بشكل ملموس.

والجدير بالذكر أن حماية القاصر في المجال الرياضي تحتل مركزا جوهريا داخل المنظومة القانونية والاجتماعية، نظرا لكونه من أكثر الفئات المتأثرة بالظروف المحيطة بها، سيما ما يرتبط بالرياضة بوصفها نشاطا تربويا، ثقافيا وتنمويا وفضاء لتعزيز القيم لديه وبناء شخصيته، إلا أنها قد تتحول أحيانا إلى مجال لاستغلال الأطفال، تعريضهم للعنف، الإهمال ولمخاطر الجسدية والنفسية.

هذا وتواجه الساحة الرياضية العالمية عامة والمغربية على وجه الخصوص إشكالية متنامية ومتسارعة تتمثل بمدى قدرة الجمعيات والشركات والأندية الرياضية، العصب الاحترافية، الحركة الأولمبية، والجامعة الملكية المغربية، على حماية حقوق اللاعبين القُصّر في ظل بيئة رياضية تشهد تحديات تنظيمية وتشريعية متعددة. فبالرغم من وضوح القواعد الدولية التي وضعها الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) والهيئات الرياضية العالمية بشأن حماية القاصرين من الاستغلال فإن الواقع المحلي يكشف عن تفاوت كبير في الالتزام بهذه المعايير، سواء من حيث تنظيم عقود القُصّر، أو مراقبة سلوك الأندية والوكلاء الرياضيين، تأمين الرعاية الصحية 3015.

كما أن ضعف إطار تشريعي وطني يُنظم وضع الرياضيين القُصّر في بلادنا يزيد من هشاشة العلاقة بين الأندية واللاعبين، ويُضعف قدرة الأندية على ممارسة رقابتها الفعلية، الأمر الذي يفتح المجال أمام تجاوزات إدارية وممارسات غير منضبطة قد تلحق ضررا بحقوق الأطفال واليافعين، سيما القاصرات التي يرغبن في ممارسة هذه الرياضة. كما أن خطورة هذه الإشكالية تزداد في ظل غياب آليات واضحة للرقابة والمساءلة داخل المؤسسات الرياضية.

وانطلاقا من ذلك سنعالج الإشكالية التالية:

ما مدى كفاية الأنظمة القانونية عن حماية القاصر أثناء ممارسة الرياضة؟

سنعالج هذه الإشكالية من خلال محورين:

المحور الأول: الإطار القانوني لحماية القاصر في المجال الرياضي

المحور الثاني: صور الاعتداء على القاصر في المجال الرياضي

3013 أحمد حسين عبيد، مسؤولية الاتحادات الرياضية عن حماية حقوق اللاعبين القصر دراسة تطبيقية على الأندية الرياضية في لبنان، مقال منشور بمجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، العدد 31، المجلد 11، 145.

3014 محمد السرجاني، القانون الرياضي وحماية اللاعبين الهواة والناشئين، بيروت، دار الفكر الجامعي، ص 54

3015 سمير عبد العال، الحماية القانونية للناشئين في المجال الرياضي: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية، دار الجامعة الجديدة، ص 85.

المحور الأول: الإطار القانوني لحماية القاصر في المجال الرياضي

في ظل ارتفاع وتزايد نسب العنف والاستغلال الذي يتعرض له الأطفال داخل الممارسة الرياضية في مختلف بقاع العالم، تبنت التشريعات الوطنية والدولية، وفي مقدمتها الاتفاقيات الدولية لحماية الطفل مجموعة من القواعد التي تلزم المؤسسات الرياضية بضمان سلامة القاصر، وإلى جانب ذلك وضع التشريع الوطني تدابير زجرية ضد كل أشكال العنف الجسدي والجنسي والنفسي التي قد يتعرض له القاصر. وهكذا يشكل الإطار القانوني منظومة متكاملة تهدف تأمين بيئة رياضية آمنة تراعي المصلحة الفضلى للطفل.

الفقرة الأولى: البعد الدولي لحماية القاصر في المجال الرياضي

تعتبر الاتفاقيات الدولية مرجعا أساسيا لتعزيز حماية القاصرين في المجال الرياضي، وعلى رأسها اتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 التي صادق عليها المغرب سنة 1993، وتلزم هذه الأخيرة الدول الأطراف باتخاذ التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لضمان حماية الطفل من الاستغلال والعنف.

وحري بنا القول أن هذه الاتفاقية لم تتضمن مواد صريحة وواضحة تهدف حماية القاصر في المجال الرياضي، لكن يمكن استنباطها من مقتضيات جملة من المواد، سيما المادتين 31 و32 منها.

هذا وقد اعتمدت اللجنة الأولمبية الدولية إطارا تنظيميا يتعلق بحماية الرياضيين من التحرش والاستغلال، والذي يشمل القاصرين باعتبارهم الفئة الأكثر تعرضا للمخاطر، ويشجع هذا الإطار الاتحادات الرياضية على وضع بروتوكولات داخلية للتبليغ والتدخل لحماية هذه الفئة من كل أنواع الاستغلال.

أضف إلى ذلك لوائح الفيفا التي تنص على حماية القاصر من الانتقال غير المشروع كما هو مبين في المادة 193016 منها، إلا أنه يلاحظ على هذه الأخيرة أنها جاءت باستثناءات تسمح بانتقال اللاعبين من بلد إلى بلد آخر بالرغم من عدم توفرهم على السن القانوني، خصوصا متى توفرت الشروط المنصوص عليها في البند الثاني.

ويهدف هذا الحظر أساسا إلى منع استغلال اللاعبين القاصرين ماليا أو التلاعب بمستقبلهم، كما تنص المادة 19 مكرر على أن الأكاديميات الرياضية تتولى مهمة تسجيل اللاعبين والابلاغ عنهم، بما فيهم اللاعبين القاصرين 3017.

وتجدر الإشارة أن المادة السالفة الذكر تولى اهتماما بالغا للأكاديميات الرياضية التي تستقطب القاصرين، من توفير بيئة آمنة خالية من الاستغلال أو الإساءة النفسية أو الجسدية، تقديم برامج تعليمية تضمن تنمية القاصر أكاديميا إلى جانب تطويره رياضيا، ناهيك عن توفير سكن مناسب وإشراف دائم لضمان سلامة اللاعبين.

الفقرة الثانية: القوانين الوطنية المؤطرة لحماية القاصر في الرياضة

لا يختلف اثنان في تميز التشريع الرياضي المغربي بترسانة قانونية تسعى إلى حماية الطفل داخل الوسط الرياضي، بشكل مباشر

3016 تعتبر المادة 19 حجر الزاوية في لوائح الفيفا لحماية القاصرين. تنص القاعدة العامة على منع أي انتقال دولي للاعبين تحت سن 18 عاما.

3017 bis Registration and reporting of minors at academies

1.Clubs that operate an academy (within their own structure and/or through a separate entity with legal, financial or de facto links to the club) are obliged to report all minors who attend the academy (registered with the club or not) to the association with which the club concerned is affiliated. When an academy is operated outside the territory of the club's respective association, the reporting shall be made by the club to the association on whose territory the academy operates

2.Each association shall request all academies without legal, financial or de facto links to a club (private academies) operating on its territory to report all minors who attend the academy to the association. Each association shall report any wrongdoing occurring at private academies of which it becomes aware to the relevant authorities, taking all necessary measures to protect and safeguard minors from potential abuse.

3.Each association shall keep a register of players, comprising at least the following information: full name (first, middle and last names), nationality, date of birth, country of origin (or previous country of domicile), agent (if any) and club operating the respective academy, regarding the minors who have been reported to it by clubs or academies.

أو غير مباشر، ويعد القانون 30.09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة 3018 النص التشريعي الأساسي الذي ينظم ممارسة الأنشطة الرياضية بمختلف أصنافها، ومرسومه التطبيقي رقم 2.10.628، الصادر في 7 ذي الحجة 1432 (4 نوفمبر 2011)، إلا أنه وبالرغم من عدم تخصيص مواد مستقلة لحماية القاصرين، إلا أنه يتضمن مقتضيات تتعلق بالتنظيم، التأطير، الاعتماد، الرقابة على الجمعيات والشركات والأندية الرياضية، العصب الاحترافية، الحركة الأولمبية، وهو ما يشكل أساسا وقائيا لحماية الفئات العمرية وعلى رأسها القاصر.

وقد نص القانون السالف الذكر على ضرورة توفر المؤطرين الرياضيين على شروط مهنية وتربوية محددة، بما يهدف ضمان سلامة المستفيدين من الأنشطة الرياضية،

بما في ذلك الأطفال، ثم ربط ممارسة النشاط الرياضي داخل الجمعيات والأندية الرياضية بضرورة الحصول على التصريح القانوني والالتزام بالأنظمة الأساسية المعتمدة من طرف الإدارة المختصة 3019.

والجدير بالتنبيه أن كل مراكز التكوين الرياضي ملزمة بتسجيل الرياضيين الصغار الذين تستقبلهم لدى الجامعات والعصب المعنية، مع ضرورة توفير كل السبل الممكنة حتى يتسنى لهم الاستفادة من التعليم بنوعيه العام والمهني كما هو مبين في المادة 53 من ذات القانون، وفي حالة عدم توفيره يعاقب كل مسؤول عن مركز تكوين بغرامة مالية تتراوح بين 30.000 و 50.000 درهم 3020.

هذا وقد سمح المشرع بإبرام العقود 3021 الرياضية مع الفئات اليافعة من الرياضيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 18 سنة، شريطة الحصول على إذن من أوليائهم مع ضرورة الإدلاء بما يثبت استعدادهم الصحي 3022، أما الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم سن 15 سنة لا يحق لهم إبرام أي عقد، لكن لا يوجد ما يمنعه من الولوج لمراكز التكوين لتلقي التدريبات الرياضية. كما يشكل القانون 103.13 المتعلق بالعنف ضد النساء 3023 سندا للحماية من خلال مقتضياته الجزية المتعلقة بالاعتداءات الجسدية والنفسية والاستغلال الجنسي، وهي جرائم يمكن أن تقع داخل الوسط الرياضي في غياب آليات الرقابة والتبليغ. هذا وقد تمارس على القاصر جملة من مظاهر العنف والاستغلال والتمييز داخل الوسط الرياضي منها ما هو جسدي، نفسي، جنسي أو اقتصادي، كما يؤدي الضغط المفرط الممارس على الأطفال خلال التدريب أو المنافسة إلى إرهاق بدني لا يتناسب مع سنه، مما قد يخلف إصابات دائمة أو اضطرابات نمو، وقد يتعرض لممارسات عنيفة وغير أخلاقية من طرف المؤطرين أو زملائهم، بقصد "التأديب" أو نتيجة غياب التأطير التربوي، وترتبط في غالبيتها الأعم بانعدام تكوين بعض الأطر الرياضية في مجال التربية وعلم النفس.

وهناك إشكالية أخرى لا تقل خطورة تؤثر على القاصرين، والمتمثلة أساسا في عدم المساواة بين الجنسين، ومن الحقائق التي لا يمكن إنكارها أنه في النموذج الرياضي الحالي لا تزال هناك مساحات من الفصل على أساس الجنس، مما يؤثر ليس فقط على البالغين بل أيضا على القاصرين، حيث أنه وفي كثير من الحالات لا توجد نوادي للفتيات في مدن إقامتهن، وبالتالي تجبر على السفر لعدة كيلومترات، مما يزيد الوضع تعقيدا.

3018 ظهير شريف رقم 150-10-1 صادر في 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010) بتنفيذ القانون رقم 30-09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة، منشور في الجريدة الرسمية عدد 5885.

3019 تنص الفقرة الأولى من المادة 49 من القانون 30.09 على ما يلي: يجب على كل شخص ذاتي أو معنوي يعتزم استغلال مؤسسة خاصة للرياضة والتربية البدنية أو الاستثمار فيها أن يبدل بتصريح مسبق إلى الإدارة التي تتحقق من احترام شروط الصحة والسلامة ومؤهلات العاملين فيها.

3020 ينظر المادة 101 من القانون 30.09

3021 العقود النموذجية

3022 ينظر الفقرة الثانية من المادة 54 من القانون 30.09

3023 القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018).

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة نظمت المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين عام 1995، والتي تضمنت الأحكام التالية: "توفير مرافق ترفيهية ورياضية يسهل الوصول إليها، إنشاء وتعزيز برامج مراعية للفوارق بين الجنسين للفتيات والنساء من جميع الأعمار في المؤسسات التعليمية والمجتمعية، ودعم النهوض بالمرأة في جميع مجالات الرياضة والنشاط البدني، بما في ذلك التدريس والتدريب والإدارة، بالإضافة إلى مشاركتهم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية"؛ "إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الفتيات، ولا سيما تعزيز الأنشطة الصحية، مثل النشاط البدني"؛ "إنشاء ودعم برامج في النظام التعليمي، في مكان العمل، في المجتمع المحلي حتى تتمكن الفتيات والنساء من جميع الأعمار من المشاركة في الألعاب الرياضية والأنشطة البدنية والترفيه المتاحة لهن على قدم المساواة مع الرجال والفتيان الذين يشاركون في الأنشطة المتاحة لهم"؛ كما يدين هذا الإعلان ضعف تمثيل المرأة في مناصب القرار في مختلف المجالات، بما في ذلك الرياضة. وأخيرا التخطيط لضمان تكافؤ الفرص للنساء والفتيات في الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضية، وكذا المشاركة في الأنشطة الرياضية والبدنية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

المحور الثاني: صور الاعتداء على القاصر في المجال الرياضي

يشكل الاعتداء على القاصرين في المجال الرياضي ظاهرة مقلقة تهدد سلامتهم، وتتعدد أشكال الاعتداء بين العنف الجسدي واللفظي، الاستغلال الجنسي، التحرش والانتهاكات النفسية، ويرتكب أحيانا من قبل مدربين أو زملاء في الفريق أو حتى ممن لهم وصاية عنهم. كما يمكن أن يحدث استغلال القاصرين في عمليات الانتقالات غير المشروعة داخل الأندية الاحترافية. إن الواقع المعاش يعكس الحاجة الماسة إلى حماية قانونية ورقابية إدارية وقضائية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وعليه سنتناول في هذا المطلب الانتقالات غير المشروعة (الفقرة الأولى)، ثم الاستغلال الجنسي (الفقرة الثانية)، على أن نخصص (الفقرة الثالثة) للحديث عن العنف الجسدي واللفظي.

الفقرة الأولى: الانتقالات غير المشروعة

بادئ ذي بدء نستحضر الاعتبارات العامة حتى نفهم بشكل كامل الصورة الخاصة بالانتقالات غير المشروعة التي يتعرض لها القاصرون عادة عند ممارستهم الرياضة، من خلال الحركة المتكررة التي تفرض على اللاعبين القاصرين القيام بها بين دولة وأخرى، ناهيك عن أن هذه الانتقالات تزيد من احتمال أن يجد القاصر الرياضي نفسه في وضعية عدم استقرار مما يعرضه لسوء المعاملة. ولفهم طبيعة هذا السلوك الشنيع، يمكننا الحديث عن الواقع المؤلم الذي يعاني منه العديد من القاصرين، والمتمثل في الصورة الخاصة من الانتقالات التي تتم عبر انتقال اللاعبين بكيفية غير مشروعة، الأمر الذي يجعلنا أمام شكل جديد من أشكال الاستغلال، إذ أن الاتجار باللاعبين القاصرين في كرة القدم والرياضة عامة بما يشكل اعتداء بالغ الخطورة يتجاوز التحول المؤسف والضار للرياضة إلى تجارة تحركها مبالغ مالية طائلة ومصالح اقتصادية هائلة، بما يتناقض مع قيم الرياضة. وهكذا نجد المادة 19 من اللائحة العامة لوضع وانتقالات اللاعبين 3024 (RET) تنص بشكل واضح على حظر الانتقالات الدولية للقاصرين الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، غير أن الاستثناء الوارد في الفقرة 2 من هذه المادة نفسها يعد مثالا واضحا للثغرات التي تعترى النصوص القانونية 3025، فبموجب هذا الاستثناء يسمح بمثل هذه الانتقالات إذا جرت داخل أراضي الاتحاد الأوروبي (UE) أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEE)، وكان عمر اللاعب القاصر يتراوح بين 16 و18 سنة.

3024 Regulations on the Status and Transfer of Players . P 40 .

3025 The following five exceptions to this rule apply:

- The player's parents move to the country in which the new club is located for reasons not linked to football.
- The player is aged between 16 and 18 and:
 - the transfer takes place within the territory of the European Union (EU) or European Economic Area (EEA); or
 - the transfer takes place between two associations within the same country. The new club must fulfil the following minimum obligations:
 - It shall provide the player with an adequate football education and/or training in line with the highest national standards (cf. Annexe 4, article 4).

وبعبارة أخرى، لا يستفيد من الحماية القاصرون الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 18 سنة والمقيمين خارج الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ أي أولئك المنتمون للاتحادات القارية الأخرى.

وبالتالي يظل الباب مفتوحاً لهذا النوع من الاتجار بالقاصرين اللاعبين في كرة القدم في ظل انعدام أية آلية رقابة فعالة. ومن المعلوم أن بعض الممثلين الرياضيين (الوكلاء) ممن يهدفون لتحقيق الثراء الشخصي، يرتكبون أعمال مشينة، كتخليهم عن القاصرين - من مختلف أنحاء العالم، خصوصاً من إفريقيا وأمريكا اللاتينية - في شتى بقاع أوروبا. ويبرز الوضع في فرنسا بشكل خاص، حيث يتجاوز عدد أطفال الشوارع 15,000 طفل. في حين يعيش الكثير منهم في الخفاء في انتظار بلوغهم سن 18 عاماً، على أمل الحصول — إن استطاعوا — على عقد قانوني مع ناد من الأندية.

ولا غرابة أن يوصف الواقع المرتبط بعمليات الانتقال بنوع من الاستغلال؛ سيما في ظل انهيار الرأي العام بالنجوم الكبار واستغلال رغبات الأطفال عبر الخداع ووعد أسرهم بالنجاح وتحقيق حلم الابن بالاحتراف الرياضي، بل تحسين الوضع الاقتصادي، خصوصاً في بلدان الشرق الأوسط بما يشكل انتهاكاً صريحاً للمادة 19 من لائحة أوضاع وانتقالات اللاعبين (RET)، وبالتالي نتائج عكسية على القاصرين أنفسهم، إذ قد يتركوا مهملين في بلد أجنبي، دون وثائق قانونية، مع احتمال أن يصبحوا ضحايا الاتجار، الاستغلال، الدعارة، الجريمة، أو المخدرات.

ناهيك عن أن القاصرين وبسبب ضعفهم وكونهم في مرحلة النمو، يجب أن يكونوا محلّ معاملة خاصة. وقد سبق للفيفا أن أكدت على ضرورة تحسين ظروف ومعاملة القاصر، وبالتالي يجب العمل على التنظيم الجيد، بما يساهم في التصدي للممارسات الحالية للعديد من الوسطاء أو الأندية وضمان وجود مسؤولية مدنية وجنائية فعّالة.

الفقرة الثانية: جريمة الاستغلال الجنسي

- iv. It shall guarantee the player an academic and/or school and/or vocational education and/or training, in addition to his football education and/or training, which will allow the player to pursue a career other than football should he cease to play professional football.
- v. It shall make all necessary arrangements to ensure that the player is looked after in the best possible way (optimum living standards with a host family or in club accommodation, appointment of a mentor at the club, etc.).
- vi. It shall, on registration of such a player, provide the relevant association with proof that it is complying with the aforementioned obligations.
- c) The player lives no further than 50km from a national border and the club with which the player wishes to be registered in the neighbouring association is also within 50km of that border. The maximum distance between the player's domicile and the club's headquarters shall be 100km. In such cases, the player must continue to live at home and the two associations concerned must give their explicit consent. d) The player is at least temporarily permitted to reside in the country of arrival and/or is recognised by the competent state authorities as vulnerable and requiring state protection by the country of arrival after fleeing their country of origin (or previous country of domicile) for humanitarian reasons, without their parents, due to either of the following: i. their life or freedom being threatened on account of race, religion, nationality, belonging to a particular social group, or political opinion; or ii. any other circumstances where their survival is seriously threatened. International transfers involving minors 07. 41 If the minor has been formally recognised as a refugee or a protected person, they may be registered with a professional club or purely amateur club. There are no restrictions on any subsequent national transfer of the minor prior to their turning 18. If the minor has been formally recognised as asylum seeker or has been recognised by the competent state authorities as vulnerable in accordance with article 19 paragraph d) above, they may only be registered with a purely amateur club. They may be the subject of a subsequent national transfer, but are not permitted to register with a professional club until they turn 18.
- e) The player is a student and moves without his parents to another country temporarily for academic reasons in order to undertake an exchange programme. The duration of the player's registration for the new club until he turns 18 or until the end of the academic or school programme cannot exceed one year. The player's new club may only be a purely amateur club without a professional team or without a legal, financial or de facto link to a professional club.

يتعرض معظم القاصرين وهم بصدد الاستمتاع برياضتهم المفضلة، لنوع من الجرائم ذات الطابع الجنسي³⁰²⁶. والتي قد يساهم فيها متدخلون عدة، القاصرين أنفسهم، أسرهم، المدربين، الأندية، الاتحادات، الحكام، وغيرهم³⁰²⁷. وتجدر الإشارة أن انتهاك حرية القاصر وسلامته الجنسية يُعد أحد البؤرتين الرئيسيتين للجريمة في كرة القدم للأطفال والرياضة القاعدية المنظمة اتحاديا. كما يمكن تعميمه على أي رياضة أخرى يرتكب فيها هذا النوع من الجرائم، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار احترام المصلحة الفضلى للقاصرين كعامل حاسم. وتأكيذا لكونه من أشد الاعتداءات على نمو القاصر وسلامته الشخصية، نستحضر أحكاما قضائية صادرة عن المحكمة الإقليمية في غيبوثكوا (SAP) رقم 126/2013 بتاريخ 10 ماي 2028، والحكم رقم 92/2018 الصادر عن المحكمة العليا بتاريخ 22 فبراير 2029. فعادة ما يسأل المدرب، فهو الفاعل الرئيسي، حيث يستغل موقعه لتنتهك حرية القاصر الجنسية بشكل بالغ الخطورة، سيما القاصرين الذين يمارسون الرياضة تحت إشرافه. الأمر الذي يقتضي معه ضرورة إيلاء أقصى درجات الانتباه، سيما وأن القاصر نفسه قد لا يكون واعيا بكونه ضحية سلوك مروع من هذا النوع، أو أنه قد يخاف من عدم أخذه على محمل الجد وعدم تصديقه من طرف أسرته أو السلطات المختصة³⁰³⁰. مما دفع بالمشرع إلى وضع تنظيم خاص بشأن مدة تقادم هذه الجرائم في المسطرة الجنائية³⁰³¹، حيث تنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة على ما يلي: "غير أنه إذا كان الضحية قاصرا وتعرض لاعتداء جرمي ارتكبه في حقه أحد أصوله أو من له عليه رعاية أو كفالة أو سلطة، فإن أمد التقادم يبدأ في السريان من جديد لنفس المدة ابتداء من تاريخ بلوغ الضحية سن الرشد القانوني"، خصوصا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الأضرار لا تقتصر على الأفعال الجسدية التي يعاقب عليها القانون الجنائي، بل تترتب عليها آثارا نفسية لاحقة جسيمة. وفي هذا السياق، تتأثر التفاعلات الاجتماعية للقاصر بعدد من الأمراض النفسية المحتملة، والتي قد يعاني منها فور وقوع الجريمة، كما هو الشأن بالنسبة للسلوكيات المعادية للمجتمع، انخفاض تقدير الذات، الانتحارية، الجريمة، والاكتئاب، مع استحضار الآثار الطويلة المدى، لعل أبرزها اضطرابات على مستوى الحياة الجنسية، صعوبات في تربية الأبناء، الإدمان على المخدرات، الكحول، اضطراب ما بعد الصدمة، وإعادة التعرض للضحية.

الفقرة الثالثة: جريمة العنف اللفظي الجسدي

3026 Según las conclusiones alcanzadas por el Consejo de Europa tras estudiarlo, en Europa son víctimas de alguna modalidad de abuso sexual nada más y nada menos que uno de cada cinco menores. Pese a prestar una gran atención a los derechos y a las garantías, las sociedades europeas no sólo aún padecen en alto grado esta lacra que se extiende a cualquier ámbito (familiar, deportivo, escolar...), sino que cada vez ha ido a más por la existencia de las nuevas tecnologías. Así pues, sin duda alguna, es una de las amenazas con mayor peligrosidad a las que se ven sometidas las organizaciones deportivas y cualquier persona que quiere practicar deporte con buena fe. [Para la precisión expuesta en esta nota, véase: R. López Martínez y J. L. Fernández Fernández, «Los órganos de cumplimiento de las entidades deportivas y la prevención de los delitos sexuales cometidos sobre el menor de edad», en A. Millán Garrido y J. Rodríguez Ten (Coords.), Régimen jurídico de los deportistas menores de edad, Ed. Reus S.A., Madrid, 2020, pp. 146 y 147.

3027 Álvaro Sánchez Hernández. LA PROTECCIÓN DE LOS MENORES EN EL DEPORTE A NIVEL INTERNACIONAL. TESIS DOCTORAL.2023. P 236

3028 En ella se condenó por la comisión de dos delitos de abusos sexuales a un entrenador que desarrollaba su labor en la categoría Infantil de Honor. Por cada delito, se le impuso una pena de cuatro años de prisión, así como una inhabilitación especial para trabajar en cualquier centro docente o deportivo de menores de edad

3029 En ella se condenó por la comisión de dos delitos de abusos sexuales a un entrenador que desarrollaba su labor en la categoría Infantil de Honor. Por cada delito, se le impuso una pena de cuatro años de prisión, así como una inhabilitación especial para trabajar en cualquier centro docente o deportivo de menores de edad

3030 Álvaro Sánchez Hernández. P 238

3031 قانون رقم 03.23 الفاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية

باستقراء مقتضيات الفصل 408 من القانون الجنائي الذي يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات كل من جرح أو ضرب عمدا طفلا دون الخامسة عشرة من عمره أو تعمد حرمانه من التغذية أو العناية حرمانا يضر بصحته، أو ارتكب عمدا ضد هذا الطفل أي نوع آخر من العنف أو الإيذاء، فيما عدا الإيذاء الخفيف، كما استنكرت المادة 303237 من اتفاقية حقوق الطفل كل أنواع التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في حق الأطفال.

هذا ويجب التنبيه أن ارتكاب هذه الجرائم قد يتم بطرق مختلفة حسب هوية المسؤول عنها، وفي الواقع يمكننا التمييز بين شكلين لارتكابها:

فهناك العنف الذي يحدث في الملاعب أو ساحات اللعب، حيث يشكل الأشخاص الحاضرون كمشجعين لمشاهدة المباراة مرتكبي العنف اللفظي أو الجسدي.

أما الشكل الثاني من هذه الجرائم، فهو الذي ينشأ عبر وسائل الإعلام المختلفة كالصحافة، الراديو، التلفزيون، الإنترنت، وما إلى ذلك.

ولا ينبغي أن ننسى أن الابن نفسه يتعرض لتأثير مباشر وسلي من قبل صاحب سلطة عليه الولي، المؤطر، المدرب...، مما يستنتج معه ازدواجية الأضرار متى كان أحد الوالدين هو من ارتكب هذا النوع من أنواع العنف التي تسببت في أضرار وخيمة على نفسية القاصر، ترافقه مدى الحياة³⁰³³.

مما يجب معه التفكير وفتح نقاش مستفيض، سيما في ظل الاكتفاء بالعقوبة وحدها دون أية تدابير وقائية أو تربية.

الخاتمة:

ينبغي القول أن حماية القصر داخل الوسط الرياضي في المغرب، بل في مختلف دول العالم تركز على منظومة قانونية وعمل مؤسساتي جاد، إلا أن فعاليتها رهينة بالتنفيذ الفعلي على أرض الواقع والمواكبة الميدانية، زيادة على ضرورة تعزيز التأطير، وتطوير آليات التبليغ، واعتماد بروتوكولات دولية لضمان رياضة آمنة ومناسبة لنمو وحماية القاصر.

وتعزيزا لحقوق الأطفال وحمايتهم نسلط الضوء على أهم الإشكالات التي تواجهها هذه الفئة نتيجة للهيكل التنظيمي الحالي للأنشطة الرياضية.

- وضع بروتوكولات وقوانين وطنية لحماية الطفل أثناء ممارسة الرياضة؛
- وضع تعريف واضح لأنواع العنف، وتسهيل آليات التبليغ؛
- العمل على تأهيل وتكوين الأطر الرياضية؛
- اعتماد برامج تكوين مستمر للمؤطرين في مجالات التربية وعلم النفس والوقاية من العنف؛
- تعزيز ثقافة الوقاية والتوعية؛

3032 تكفل الدول الأطراف:

- (أ) ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ولا تفرض عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بسبب جرائم يرتكبها أشخاص تقل أعمارهم عن ثماني عشرة سنة دون وجود إمكانية للإفراج عنهم،
- (ب) ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية. ويجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقا للقانون ولا يجوز ممارسته إلا لأقصر فترة زمنية مناسبة،
- (ج) يعامل الطفل محروم من حريته بإنسانية واحترام للكرامة المتأصلة في الإنسان، وبطريقة تراعى احتياجات الأشخاص الذين بلغوا سنه. وبوجه خاص، يفصل الطفل محروم من حريته عن البالغين، ما لم يعتبر أن مصلحة الطفل تقتضي خلاف ذلك، ويكون له الحق في البقاء على اتصال مع أسرته عن طريق المراسلات والزيارات، إلا في الظروف الاستثنائية،
- (د) يكون لكل طفل محروم من حريته الحق في الحصول بسرعة على مساعدة قانونية وغيرها من المساعدة المناسبة، فضلا عن الحق في الطعن في شرعية حرمانه من الحرية أمام محكمة أو سلطة مختصة مستقلة ومحايدة أخرى، وفي أن يجري البت بسرعة في أي إجراء من هذا القبيل.

3033 النعمان بن عبد الرحمان المشعل، أحكام الجناية المترتبة على التأديب في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في كل منطقة الرياض، مقال منشور بمجلة العدل، العدد 10، ص 8.

- تشجيع ثقافة الحوار داخل الأندية والجمعيات الرياضية؛
- توفير حماية فعلية تتجاوز النص القانوني نحو سياسات عملية.

❖ لائحة المراجع:

- سمير عبد العال، الحماية القانونية للناشئين في المجال الرياضي: دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والدولية، دار الجامعة الجديدة.
- أحمد حسين سعيبي، مسؤولية الاتحادات الرياضية عن حماية حقوق اللاعبين القصر دراسة تطبيقية على الأندية الرياضية في لبنان، مقال منشور بمجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة، العدد 31، المجلد 11.
- محمد السرجاني، القانون الرياضي وحماية اللاعبين الهواة والناشئين، بيروت، دار الفكر الجامعي.
- النعمان بن عبد الرحمان المشعل، أحكام الجناية المترتبة على التأديب في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها في كل منطقة الرياض، مقال منشور بمجلة العدل، العدد 10، س.
- Millán Garrido y J. Rodríguez Ten (Coords.), Régimen jurídico de los deportistas menores de edad, Ed. Reus S.A., Madrid, 2020.
- Álvaro Sánchez Hernández. LA PROTECCIÓN DE LOS MENORES EN EL DEPORTE A NIVEL INTERNACIONAL. TESIS DOCTORAL.2023.
- ظهير شريف رقم 1-10-150 صادر في 13 من رمضان 1431 (24 أغسطس 2010) بتنفيذ القانون رقم 30-09 المتعلق بالتربية البدنية والرياضة.
- القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 بتاريخ 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018).

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبتس العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساهل الأبخن واعناء مية
التدريسي في اكتنتاش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبروز
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفيًا فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجدعان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث أكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بساتات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بساتات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع